



طلب مناقشة عامة

على

| |
|-------------|
| رقم الطلب |
| رقم العضوية |
| التاريخ |
| الساعة |
| التوقيع |

معالي المستشار الجليل / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد ،،،

استناداً لنص المادتين ٤٣٢، ٥٤ من الدستور، واعملاً لنص المادتين ١٠٧، ١٠٨ من لائحة مجلس الشيوخ، أتشرف بأن أتقدم لسيادتكم بإدراج (طلب مناقشة عامة)

تنص المادة (١٩) من الدستور المصري بأن " التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة ببراعة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية".
والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتتكلف الدولة مجانيته بمراحل المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي،
تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها".

تجدر الإشارة إلى أن السياسة التعليمية تتمتع بأهمية كبيرة في معظم دول العالم وذلك لأنها تعكس ثقافة المجتمع، كما أن سر ارتقاء الشعوب وتقدمها يرتبط بمستوى النظام التعليمي ومدى مواكبته للتطورات المتتسارعة وتضمينها في المناهج الدراسية، ولزيادة تنافسية التعليم في مصر فإن الأمر يحتاج إلى مراجعة شاملة للعديد من أساسياته وثوابته واقتراح استراتيجية متكاملة لإصلاح التعليم والبيئة التعليمية لتواء متطلبات استراتيجية التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي، والعمل على توفير المنصات الرقمية في العملية التعليمية لإكساب المتعلم خبرات تعليمية ترتبط بالأهداف المنشودة للسلم التعليمي للجمهورية الجديدة.

إن منظومة التعليم الحالية في مصر لا تضمن في الواقع "تعليمياً مجانياً" ويجب دراسة أوجه القصور التي تتخلل الاتفاق على التعليم، والإقرار بأن النظام الحالي في التعليم يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص سواء في التعليم أو في سوق العمل، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة مراجعة العناصر الأساسية في المنظومة التعليمية، والعمل على توفير بيئة تعليمية متكاملة لارتقاء بمستوى التعليم في مصر، ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

- المدرسة: يجب أن تتوافر فيها أعداد الفصول الملائمة للوصول إلى الكثافة المعتدلة في الفصل الواحد، وكذا توافر الآلات والمعدات والمعامل والأجهزة الازمة للعملية التعليمية.
- المدرس: يجب إعداد المدرس إعداداً مهنياً يواكب العملية التعليمية يهدف التحول الرقمي في العملية التعليمية بالجمهورية الجديدة، وذلك كل في تخصصه.
- المناهج الدراسية: وهي الأداة الفاعلة في تطوير التعليم والتي يجب أن تسعى للتواصل مع متطلبات الحياة العصرية ومعطياتها المتمثلة في الثورة المعلوماتية الجديدة في العلم والتكنولوجيا، وإن التطوير في المناهج الدراسية يحتاج إلى عمل يرتكز على أسس تأخذ بعين الاعتبار مسيرة التطور التربوي الحديث المتمثل بالتعليم الذاتي، والتعليم المستمر، والتعليم الوظيفي، والتعليم للتنمية وبناء الشخصية.

لذا يجب التأكيد على أهمية الارتباط بين العلم والعمل والنظرية والتطبيق، وكذا المعلم، والطالب، والمقررات والمناهج الدراسية، والمبني المدرسي والوسائل التعليمية في ظل التكنولوجيا الحديثة، وغير ذلك في إطار تطبيق المعايير والأساليب العملية الحديثة، وذلك لملائحة النمو العلمي السريع والتطوير التربوي المعاصر وحاجة المجتمع وإكساب التلاميذ المعلومات والمعارف والسلوكيات السليمة والمهارات التي تعينه في المستقبل.

جدير بالذكر إن المجتمع المصري يعاني من العديد من المشكلات التي تراكمت على مدار عقود طويلة، وفي مقدمتها مشكلات التعليم التي تتشابك مع قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتتطلب ميزانيات ضخمة وخططاً استراتيجية حازمة لإحداث نقلة نوعية في جودة التعليم في ظل عصر فائق السرعة في تطوره وتعدد مجرياته، وتعد مشكلة "التسرب من التعليم" من أخطر المشكلات التي تواجه العملية التعليمية في مصر وتأثير سلباً على بنية المجتمع وتوقف عائقاً أمام تقدمه نظراً لما يتربّع عليها من استمرار للجهل وزيادة معدلات البطالة والفقر، والتي ظهرت في الآونة الأخيرة والتي تهدّد لمستقبل الأجيال، فتسرب التلاميذ من التعليم لا تقتصر نتائجه السيئة على الطالب فقط، بل تمتد الآثار لجميع نواحي الدولة، حيث تزيد معدلات الأمية وينتشر الجهل والبطالة ومن ثم تضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية وينتشر الفساد، وغيرها من الآثار السيئة والخطيرة المرتبطة على التسرب من التعليم.

لذلك وفي ضوء ما تقدم:

لذا يطلب مقدمو طلب المناقشة العامة استيضاح سياسة الحكومة حول كيفية استعادة المدرسة

المصرية رياضتها التعليمية الجديدة في إطار رؤية الجمهورية الجديدة.

علمًا بأن الأولوية للحديث في طلب المناقشة العامة طبقاً لنص المادة (١٠٨) من اللائحة الداخلية

للمجلس المشار إليها ستكون للنائب الدكتور / نبيل دعبس عضوية رقم (٢٤٢)

الموضوع : استبيان سياسة الحكومة بشأن كفاءة إنتاج طرق الاتصالات رقم الإرادة
 أتعهد أنا (مقدم الموضوع) : محمد بن سعيد رقم العضوية : ٤٤٤
 بصحة توقيعات الأعضاء الموقعين على الموضوع المرافق.

التوقيع : سليمان

| | | |
|---------------------|-----|----|
| <u>سليمان</u> | ٤٤٤ | ١ |
| <u>محمد بن سعيد</u> | ٠٢ | ٢ |
| <u>فؤاد حافظ</u> | ٨٥ | ٣ |
| <u>أحمد عاصم</u> | ١٥١ | ٤ |
| <u>محمد عصام</u> | ٦٥ | ٥ |
| <u>أحمد عاصم</u> | ٣٨٨ | ٦ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٦٧٤ | ٧ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٣٣١ | ٨ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ١٠٠ | ٩ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٣٣١ | ١٠ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٣٣١ | ١١ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ١٥٢ | ١٢ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٧٨ | ١٣ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ١٤٤ | ١٤ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٩٠ | ١٥ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ١٥٠ | ١٦ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ١٥٣ | ١٧ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ١٨٤ | ١٨ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٢١٨ | ١٩ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | ٢٠١ | ٢٠ |
| <u>د. محمد عاصم</u> | | ٢١ |

طلب مناقشة عامة

| رقم الطلب |
|-------------|
| ٤٤٤ |
| رقم العضوية |
| التاريخ |
| الساعة |
| التوقيع |

كيف تستعيد المدرسة المصرية
ريادتها التعليمية الجاذبة للتلاميذ

و ثقة المجتمع و أولياء أموره
التلاميذ في إطار الله

رؤى الجمهورية الجديدة

المقدمة

نريد العمل سوياً على تغيير المفهوم الحالى لكون المدرسة هي مجرد

مكان تقليدى لتلقى العلم فقط، بل نريدها أن تكون مكان محبب

ومفضل للطلاب و جاذب لهم أيضاً في جميع النواحي العلمية

و الثقافية و الفنية و الرياضية.

ولهذا نستعرض بعض التوصيات في عدة نواحي في هذا الصدد.

التصنيفات

أولاً: بالنسبة للمواد الدراسية

١. لا يزيد عدد المواد عن ثلاثة مواد في الفصل الدراسي الواحد و تضاف مادة حاسبات بالتدريج على كل سنة دراسية لكل الطلبة في جميع المراحل، و كذلك يتم وضع الهوايات و الأنشطة مثل الرسم، النحت، الموسيقى، الألعاب و الخط من خلال جدول الحصص مرتين أسبوعياً.

٢. الدراسة و منح الدرجات

(أ) إذا كانت المادة مستمرة طوال الفصلين الدراسيين تقسم الدرجات كالتالي:

١٠ درجات كل شهر لمدة ثلاثة أشهر + ٢٠ درجة في امتحان نهاية الفصل الدراسي الأول، و في الفصل الدراسي الثاني ١٠ درجات كل شهر لمدة ثلاثة أشهر + ٢٠ درجة في امتحان نهاية الفصل الدراسي و يتم تجميع الدرجات في نهاية العام الدراسي ليكون مجموعها ١٠٠ درجة للعام الدراسي الكامل.

(ب) إذا كانت المادة فصلاً دراسياً واحداً فقط تقسم الدرجات كالتالي:

١٠ درجات كل شهر لمدة ثلاثة أشهر + ٢٠ درجة في امتحان نهاية الفصل الدراسي، و بذلك يصبح أجمالي مجموع الدرجات ٥٠ درجة.

و من ثم يؤدى تغيب التلميذ عن المدرسة خلال العام الدراسي إلى إنخفاض درجاته أو رسوبيه و ذلك حسب نسبة حضوره.

(١)

ج) يجب أن يتسم المنهج التعليمي بالوضوح و يصاحبه أساليب و نماذج عدّة لتسهيل الفهم على الطالب، كما يجب أن يبدأ الكتاب المدرسي بالقواعد العامة في كل مادة، ثم نماذج و حالات مرتبطة بالموضوع و تحتاج إلى إيجاد حلول.

في السنوات الأولى يفضل وضع صور توضيحية في كل درس تبين و ترتبط بالمعلومات الموجودة، و ألا تكون الصفحات مكثفة و مكتظة بالكتابة و غير مترابطة و غير منظمة.

د) أن يتضمن نهاية كل فصل عدداً من الأسئلة الإرشادية للطالب تلخص الدرس بطريقة واضحة و مبسطة، و بعد عن التطويل و التكرار في الموضوعات، لأن الطلبة تلجأ لشراء الملخصات الخارجية و ذلك تفادياً لاستخدام الكتاب المدرسي الخاص بالوزارة.

ه) تقسم الفصول إلى مجموعات A,B,C ، على أن يتم تسكين الطلبة أصحاب المجموع العالى في الفصول A، و كذلك المجموع الذى يليهم يتم تسكينهم في الفصول B، و الأقل مجموعاً في الفصول C، و في حالة إذا ما تقدم الطالب في مجموعة في نهاية العام الدراسي يتم نقله و إلحاقه بالفصل ذى الدرجات الأعلى.

و) بالنسبة للسنة النهائية يضاف لها مادة تعلم قيادة السيارات و ما تشمله من إرشادات و تعليم خاصة بالطرق. و يتم وضع المقررات من قبل أستاذة الجامعة المتخصصين كلٍ في مجاله و يكون في التخصص العلمي أو الأدبى فقط، على ألا يزيد عدد المواد عن ثلث مواد في الفصل الدراسي فقط مثل باقى السنوات.

(٢)

ز) عمل منافسات بين طلاب الفصول بعضها البعض في إطار يوم رياضي و ثقافي و فني و اجتماعي، و منح الفصول المتفوقة جوائز و شهادات تقدير على أن يتم مشاركة المتفوقين في كل نشاط من الأنشطة على مستوى المحافظات و الجمهورية و عربياً و عالمياً.

ح) أن تكون الدراسة من فترتين إلى ثلاثة فترات في اليوم الدراسي و هذا حسب إمكانية المدرسة و احتياجها و قدرتها و استعدادها لذلك، و تقسم كالتالي:

الفترة الأولى من الساعة ٨ صباحاً إلى ١٢ ظهراً

الفترة الثانية من الساعة ١٢:٣٠ ظهراً إلى ٣:٣٠ عصراً

الفترة الثالثة من الساعة ٥ عصراً إلى الساعة ٩ مساءً.

و ذلك لسد العجز في الفصول التعليمية الدراسية، على أن يتم تقليل الفترات إلى فترتين فقط بعد إنشاء فصول تعليمية بالتدريج على مدار السنوات التالية.

ثانياً : التمويل (الإعفاء)

أ) ضرورة تحصيل ضريبة الدخل من مدرسي الدراس الخصوصية بالإضافة لـ ١٠ % لوزارة التربية و التعليم، للإنفاق على إصلاح المدارس الحكومية و إعطاء مكافآت للمدرسين.

(٣)

الهضبة الوسطى - المقطم - خلف سنترال (٢) بجوار الأكاديمية الحديثة للهندسة والتكنولوجيا

محم——ول: ١٩٦٨٩٦٠

ب) وضع نظام في كل مدرسة حكومية

❖ عضو مجلس إدارة من رجال الأعمال التابع للمنطقة.

❖ عمل مجموعات تقوية في جميع المواد الأساسية أو ساعات مكتبية إضافية لمدرسي المواد لمراجعة المقررات الدراسية على أساس ١٠٠ جنيه لكل مادة في الفصل الدراسي علمًا بأن عدد الطلبة في الفصل الواحد في المدرسة الحكومية يتعدى ٤٠ طالب، و هكذا يصبح عائد المادة الواحدة ٤٠٠٠ جنيه (أربعة آلاف جنيهًا مصريًّا) تدفع لمدرس المادة.

ج) توضع على سور المدارس إعلانات الشركات بأجر لصالح صندوق أعضاء هيئة التدريس لسد العجز الناتج عن عدم مقدرة بعض الطلاب من دفع الرسوم الخاصة بمجموعات التقوية، بالإضافة إلى تبرعات رجال الأعمال الموجودين بمجلس الإدارة في حالة العجز.

♦ وقفة في مصادر تمويل التعليم

► تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية نظام اللامركزية و من ثم فإن الحى له دخله الخاص به و كذلك الولاية لها دخلها و أيضًا الحكومة الفيدرالية لها دخلها الخاص، و من ثم فمن الممكن الاعتماد على المحليات و الولايات في تمويل التعليم.

► و لكن في مصر الوضع مختلف، فالحى و المحافظة ليسا لهما ثمة قرار في موضوع التمويل و لذلك يتم الاعتماد على الحكومة فقط في تمويل التعليم في كل المدارس.

(٤)

﴿إذا ما اتبعت مصر نظام اللامركزية الحقيقة سيصبح الحى و المحافظة مسئولين عن تمويل التعليم و متابعة تطويره بنظام صحيح و مقتن، و مع ذلك فإن الحكومة الفيدرالية تتدخل باصدار مجموعة من القوانين الفيدرالية المنظمة لمؤسسات التعليم الجامعى.﴾

﴿الاهتمام بالقراءة و الأنشطة الرياضية و معدل الانتظام بالمدرسة و معدل التخرج و معدل Adequate yearly progress (AYP)﴾

بالنسبة لنظام المدارس فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن كل مدرسة تقوم بإعداد برنامج أكاديمى متميز و لكن هذا لا يتوفّر فى مصر.

﴿كما تتميز المدارس بالإدارة الذاتية و الإستقلالية فى إعداد برامجها التعليمية بطريقة مبتكرة، مما أدى إلى الاقتناع بأن ذلك سبب نجاحها، و لكن هذا النظام غير مُتبع فى مصر و لا يمكن تطبيقه حالياً، لذلك لا داعٍ للمقارنة بنظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية.﴾

ثالثاً : المدرسة

بناءً على تصريح من السيد رئيس الجمهورية بأن هناك عجزاً في أعداد المدرسين يصل إلى ٣٦٠,٠٠٠ مدرس، و لهذا نرى الآتى :

١. تعين مدرسين حديثي التخرج من جميع الكليات (الطب، العلوم، الهندسة، التجارة، و الحاسوبات ...) للعمل على سد العجز في نسبة المدرسين و ذلك بعد حصولهم على دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر تؤهلهم للقيام بالتدريس، و كذلك تعين خريجي الأزهر الشريف في تدريس اللغة العربية و التربية الدينية. و التخصصات المذكورة من خريجي جامعات وزارة التعليم العالي و جامعة الأزهر الشريف.

(٥)

رابعاً : إنشاء صندوق دعم المدرسين

- ❖ يوضع فيه المبالغ المُحصلة من رسوم الالافات و الإعلانات التي تعلق على سور المدرسة كدعاية للشركات.
- ❖ يوضع فيه أى تبرعات تقدم سواء من أولياء الأمور أو من أعضاء مجلس الإدارة أو من رجال الأعمال.
- ❖ تُستخدم أموال الصندوق في العجز الناتج عن عدم مقدرة بعض الطلبة من دفع رسوم مجموعات التقوية التي يعطى دخالها للمدرسين من أجل منع ظاهرة الدروس الخصوصية.
- ❖ إقامة مباريات أسبوعية للمنافسة بين الفصول بعضها البعض في الألعاب الرياضية وفى المواد العلمية و منح المتفوقين جوائز رمزية من صندوق الدعم المخصص للمدرسين و كذلك منحهم شهادات تقدير.

خامساً : التعاون بين أولياء الأمور و إدارة المدرسة

- ❖ التعاون بين أولياء الأمور و إدارة المدرسة و المشاركة في صنع القرار و تقرير النمو الاجتماعي و الانفعالي للطلاب، و أن تكون المدرسة في ظل بيئة تعليمية فريدة ثرية بالเทคโนโลยيا، مما يشجع الطلاب و يمحسهم للتعلم في إطار مناخ تربوى تعاونى.
- ❖ مساهمة المعلمين و أولياء الأمور الفعالة في صياغة السياسات و البرامج ذات التأثير في المدرسة و على الطلاب في حدود المعايير الأكاديمية القومية المحددة لتكافؤ الفرص التعليمية للطلاب للحصول على تعليم متميز.

(٧)

❖ تمكين الآباء و أولياء الأمور من اكتساب حقهم فى اختيار نوعية الدراسة و المدرسة التى يفضلونها لأبنائهم دون التقيد بالمعيار الجغرافي مما يعزز التنافس بين المدارس و جذب الطلاب لتقديم تعليم جيد لهم.

❖ تمكين المدرسة من الإدارة الذاتية و تصريف شؤونها المتعلقة بالميزانية و الإدارة و تعيين العاملين بمشاركة أولياء الأمور و مجلس الإدارة لتفعيل قدرة المدرسة على تحقيق أهدافها.

❖ الاهتمام بتحسين لغة الحوار بين المسؤولين و الشعب و تطويرها للنهوض بالتعليم العام و مؤسسته.

❖ ضرورة أن تقوم المدرسة بإنشاء وحدة علاجية للطلبة لمواجهة أي مشاكل طارئة للطلبة مع المساهمة في التطعيم ضد الأمراض و الأوبئة.

❖ ضرورة عمل صيانة بصفة مستمرة للفصول و المدرجات و المعامل، و كذلك الاهتمام بالنظافة و التهوية و دورات المياه بصفة خاصة، و تعيين عماله مسؤولة عن نظافة دورات المياه و جميع أرجاء المدرسة و التفتيش عليها بصفة مستمرة.

❖ يتم تصميم الزى المدرسى الخاص بكل مدرسة بما يضفى السعادة و الراحة على التلميذ بارتداء هذه الملابس أثناء ذهابه للمدرسة و يجعله يتسم بالتناسق و يتم وضع رمز المدرسة عليه ليكون مميزاً.

(٨)

❖ أن يكون مقصف المدرسة على مستوى مناسب للطلبة و أسعاره فى متناول الطالب حسب ظروف و وضع كل مدرسة.

❖ القيام بأعمال تنافسية بين طلاب الفصول من الناحية العلمية و الناحية الثقافية و الناحية الرياضية على أن يتم منح جوائز و شهادات تقديرية للطلبة من أجل التشجيع و التحفيز على التقدم دوماً.

المدرسة الحديثة

٢٠٢٢/١٠/٤

أ.د/ نبيل دعبس

رئيس لجنة التعليم بمجلس الشيوخ

(٩)